الاردنية وافقت على مبدأ اشتراك وفد فلسطيني مستقل في مؤتمر جنيف في حالة ما اذا وجهت دعوة الى هذا الوفد للاشتراك في المؤتمر ». واضاف « ان الاردن اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وان هذا الاعتراف قائم ، ولكن في ما يتعلق بأن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني فهذا أمر لم يعرض في محادثات الاسكندرية » . وقد اوضح الملك حسين «للاهرام» (٤/٧) ان الاردن سيذهب الى جنيف كدولة يسمها قرار مجلس الامن ولها اراض احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وسيذهب بعد ذلك الى جنيف وفد منظمة التحرير ليتحدث عن حقوق شعب فلسطين وهي مسائل تتجاوز « مسؤوليتنا » المباشرة . وقال حسين ان الاردن لم يعترض في يوم من الايام على تمثيل شعب فلسطين في أي مفاوضات وقال « لما أحسست ان اسرائيل تعارض معارضة شديدة ان يشترك الفلسطينيون في المفاوضات عرضت ان ينضم الى فد الاردن عدد من ممثلي المنظمة حتى يسهموا بآرائهم ويشتركوا اشتراكا فعليا في المفاوضات » وقال انه اذا حدث ان اختلف الاردن « في بعض التفصيلات » مع المنظمة فليس معنى هذا اننا نطالب بحرمانهم من حقهم الطبيعي في اعلان رأيهم والاشتراك اشتراكا فعليا في تقرير مصيرهم ، ولكن « اختلافنا كان خلافا عاديا بين زميلين في معركة يؤمنان بنفس الهدف » .

وبعيدا عن التعبير الانشائي : « الخلاف العادي في بعض التفصيلات » ، فان عناصر الموقف الاردني الراهن تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني وتقرير المصير تظهر كما يلي كما كشف عنها العرض السابق : ان الضفة الغربية جزء من المملكة وبذلك فليس من حق المنظمة ان تتحدث بشأنها ، غير ان المنظمة يحق لها التحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني التي تتجاوز « مسؤولية » الملك أي كل ما ليس له علاقة بالضفة الغربية ، وهكذا فان الاعتراف الاردني بمنظمة التحرير لا يعني ان المنظمة هي الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني ، وانما النظام الاردني شريك في هذا التمثيل ، ونصيب النظام في هذه الشركة فلسطينيو الضفة الغربية وشرقي الاردن . من هذه الحيثيات « يوافق » الاردن على ذهاب وفد من منظمة التحرير الى جنيف ، بعد ان كان الموقف الاردني السابق ان الوفد الفلسطيني يجب ان يكون ضمن اطار الوفد الاردني ، غير ان هذه الموافقة مشروطة بألا يكون من اختصاص الوفد بحث مسألة مصير الضفة الغربية لان الوفد الاردني يكون قد بت فيها في دورة سابقة لمؤتمر جنيف في غياب وفد المنظمة . هذه هي عناصر الموقف التي لا يظهر فيها جديد سوى « سماح » الاردن للمنظمة بارسال وفد عنها الى جنيف مستقل عن وفد الاردن . ويبدو ان ذلك هو « التنازل » الوحيد الذي حققته محادثات الاسكندرية وهو يخرج عن اطار توجهات السياسة المصرية الهادفة الى اشراك الفلسطينيين في التسوية وفي الوقت ذاته عدم استبعاد النظام الاردني من المشاركة فيها .

مناضلان ينجوان من الاسر

تمكن فدائيان فلسطينيان هما حمزة يونس ومحمد يوسف قاسم من القيام بعملية جريئة حيث تمكنا من الهرب من سجن الرملة في فلسطين المحتلة ليلة ٣ آذار بعد ان مكثا في السجن سنة ونصف السنة . والامر الجدير بالابراز في هذه العملية بالاضافة الى جرأتها الفريدة ان المناضلين بعد ان هربا من السجن اعتمدا على خلايا الداخل السرية في الضفة الغربية التي أمنت لهما الاختباء في تل ابيب ريثما يتدبران طريقة للخروج الى شرقي الاردن . فقد ذكر محمد قاسم في مؤتمر صحافي عقده المناضلان دعت اليه « وفا » (٣/١٤) ما يلي : « كنت أعرف بعض الخلايا ولكنني كنت غير واثق من الاتصال... ولم يكن الامر صعبا كما تصورنا اذ سرعان ما نجحنا في اجراء الاتصال وقام قائد المجموعة وافراد الخلية بالاجتماع وناقشنا قضية تسللنا الى شرقي الاردن وبعد دراسة مستفيضة تقرر ان افضل ما نفعله وخاصة ان العدو يبذل كل ما يملك للقبض علينا ان نرتد الى عمق العدو وقد قام قائد الخلية بتأميننا الى تل ابيب بعد ان تزودنا ببطاقات شخصية بأسماء اخرى وارتدينا ملابس مدنية . وصلنا الى تل ابيب وهناك كانت بانتظارنا شقة وضعنا فيها مدة اربعة ايام أمن لنا خلالها قائد المجموعة الاكل وكل ما نحتاجه » . ان قدرة مناضلي الداخل على التحرك بين الضفة الغربية وتل ابيب والاختباء مدة اربعة ايام فيها ثم التحرك مرة اخرى الى الضفة الغربية تشير الى كفاءة خلايا الداخل وهي بالتأكيد تفسر تصاعد العمليات الفدائية الاخيرة التي تمت في عدد من المدن